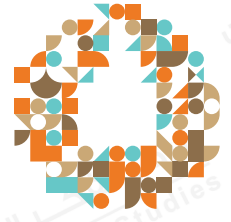


أوراق سياسية

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies



الاستثناء المغربي

بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب



سهام الدريسي



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

إن الصدى الذي أحدثته التحركات الاحتجاجية بأغلب دول العالم العربي، بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، قد أثار في المشهد السياسي المغربي، حيث تفاعل صناع القرار البراغماتي مع هذه المتغيرات الوطنية والإقليمية، ووظف التوجه العام نحو الانتقال الديمقراطي لتعزيز شرعية المؤسسة الملكية وقوتها. فقد تحدث الملك محمد السادس، في خطابه بتاريخ 9 مارس/آذار 2011، عن (الاستثناء المغربي) برعاية المؤسسة الملكية بصفته المنهج الوحيد المقبول لتشكيل مسارات الديمقراطية استجابة لإرهاصات الحراك الاحتجاجي في الشارع المغربي، الذي قادت أغلب فعالياته حركة 20 فبراير، مطالبة باجتثاث الفساد، والحد من البطالة، بالإضافة إلى تعزيز (الملكية البرلمانية) بصفتها خياراً شعبياً يضمن في ذات الوقت استقرار المنظومة السياسية وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

ويمكن القول إن مقولة (الاستثناء) لم تتحقق فقط بإقرار المؤسسة الملكية لجملة من الإصلاحات الدستورية وتوسيعها لصلاحيات البرلمان والفريق الحكومي، بل أيضاً مثل الانخراط الفعلي للأحزاب السياسية في إدارة الشأن العام (وصول حزب العدالة والتنمية بأغلبية برلمانية وإسناد انتخابي) الوجه الآخر للاستثناء في المعادلة المغربية الراهنة.

بعد ست سنوات واجهت مقولة الاستثناء المغربي اختباراً صعباً؛ حيث أثار القرار الملكي بإقالة الوزير الأول (عبد الإله بنكيران) وتعيين سعد الدين العثماني (نفس الحزب) مكانه، بعد تعرقل مسار تشكيل الحكومة لما يناهز خمسة أشهر، الانتباه إلى صلابه مقولة الاستثناء المغربي من جهة أولى، والتساؤلات الجديدة حول علاقة المؤسسة الملكية بالأحزاب فقط بل أيضاً بمبادئ الديمقراطية. ويبدو أن هذا القرار قد قنن كل احتمالات تطور المشهد السياسي المغربي أو تغييره مستقبلاً؛ لما كشفه عن ارتهان كبير لمنظومة الحكم الديمقراطي لهيمنة المؤسسة الملكية والتأثير البنيوي والتاريخي لقوى الدولة العميقة. كما يسود الاعتقاد أن الفاعلين السياسيين بالمغرب غير قادرين واقعياً على تحييد المؤسسة الملكية وممارسة الفعل السياسي بدرجات عالية من الوعي والالتزام بأسس النموذج الديمقراطي، خاصة بعد أن انتقد الملك، في خطابه بتاريخ 29 يوليو/تموز 2016، الأحزاب السياسية، واتهمها بالاختلال والضعف. وبالتعمق في قراءة هذه الانتقادات نجد أن التقلبات السياسية والتحركات الاحتجاجية لم تمكن هذه النخبة من استثمار اللحظة التاريخية وثقة المشرع والشارع بها منذ 2011، لذا فإن مفارقات المشهد السياسي المغربي تتمثل في حاجته المتزايدة إلى الأوامر الملكية (لضمان دوام الدولة واستقرارها).

تأسيساً على ذلك يجب- لفهم ديناميات ومنطق الدولة في النموذج المغربي- التطرق إلى مسار التحولات السياسية في المشهد السياسي دون إغفال المكانة المركزية للمؤسسة الملكية في بلورة قواعد هذا التحول الديمقراطي.

تهدف هذه الورقة إلى تفكيك ثم تحليل منطق الدولة في المملكة المغربية، وتفسير هشاشة الفعل السياسي للقوى الحزبية، وتماهي معظم الفاعلين مع هببة وسيادة الشخصية الملكية التي دفعت إلى التغيير التدريجي بموجب التفاعل مع السياق العام لموجة ثورات الربيع العربي، وأيضاً الدفاع عن المصالح الوطنية العليا إلى جانب إنقاذ المغرب من سيناريوهات الفوضى، حسب ما يجري الترويج له.

من خلال منظور القراءة المعمقة للمستقبل السياسي للمملكة المغربية، من المهم التطرق إلى مرتكزات تجربة الحكم (التشاركي) في النموذج المغربي بالتعرض لفترة حكم (حزب العدالة والتنمية) ذي المرجعية الدينية المعتدلة كارتدادات لتوجه (ملكي) نحو إقرار المزيد من الإصلاحات الدستورية. وقد ظهرت في تلك الفترة إشكالية عدم نضج الفاعلين السياسيين وضعف استعدادهم لاستحقاقات المرحلة، إلى جانب الكاريزما القيادية للملك (محمد السادس)، وقوة حضوره دستورياً ورمزياً في المشهد السياسي. لتحقيق هذا الهدف الأساسي تتبنى هذه الورقة السياسية منهجية دراسة حالة (النظام السياسي المغربي) ومقاربة التغيير التدريجي والثوري في منظومة الحوكمة، خاصة أن المغرب يعيش سياقات التحول الديمقراطي بهدوء كإصلاحات نادى بها الشارع ودفعت إليها المؤسسة الملكية استجابة لموجة ثورات ما يعرف بالربيع العربي.

الخلفية التاريخية لمنظومة الحكم الملكي بالمغرب

من الواضح أن كينونة النظام السياسي المغربي تتميز باحتوائها على ثلاثية تلازمية توازن بين السيادة الوطنية والمؤسسة الملكية والمشروعية الدينية (أمير المؤمنين)، وهذه العلاقة التكاملية تفاعلت مع مبادئ التحديث والثقافة العلمانية التي يتمسك بها الملك الحالي ولا يرى فيها تناقضاً مع خصوصية منصبه؛ حيث تتماهى الشرعية الدينية مع نظيرتها القانونية/الدستورية¹. وتأسس منطق النظام السياسي بالمغرب على فكرة المباركة الإلهية لم يمنع من التنافس النخبية السياسية والاقتصادية النافذة، المعروفة بالمخزن، حول المؤسسة الملكية التي أصلاً تتمتع بعنصر (القداسة)، وجرى توسيع هذه الرمزية الروحية في مرحلة الاستقلال، ولا سيما مع بداية بناء الدولة الحديثة، بإعادة الاعتبار لعلاقة السلطة بالدين، والاستكانة لتحديد ملامح (الإسلام الرسمي) في وقت بدأت التيارات السياسية الإسلامية يقوى نفوذها في كامل المنطقة العربية وتزداد معارضتها للأنظمة القائمة. لذلك سيتم التعرض في المحور الأول لجملة النقاط السابق ذكرها.

1- الخلفية التاريخية والدينية لكاريزما (أمير المؤمنين) بالمملكة المغربية

- المؤسسة الملكية بوصفها نواة الدولة: يحتكم النموذج المغربي إلى مميزات داخل منظومة حكمه (الملكية البرلمانية) ما يجعل منه (نموذجاً استثنائياً)، حيث يستبطن نظاماً هجيناً يراوح بسلاسة نوعاً ما بين الحكم البرلماني والنظام الملكي. وما يميز المملكة المغربية أيضاً احتكامها لسلطة (أمير المؤمنين)،

¹ حاييم مالكا، الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مايو/أيار 2014.

<https://goo.gl/9uqZWL>

المنحدر من العائلة النبوية، والذي تتجاوز مهامه مجرد إدارة دوايب السلطة وجميع المجالات الاجتماعية والدينية، وأيضاً الخيارات الاقتصادية، إلى اعتباره - حسب الدستور المغربي - «رئيس الدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة» (الفصل 41 من دستور 2011)². وحسب ذات الدستور فالملك محمد السادس هو «أمير المؤمنين الذي يسعى إلى حفظ الدين»، لا لأنه من الأشراف أو اقتداء بمنظومة الخلافة الإسلامية فقط، بل أيضاً بموجب صلاحياته الواسعة التي تراوح بين الموروث، مثل البيعة، والرمزية الدينية لشخصه، وأيضاً مكتسباً طابع الشرعية التاريخية في المخيال الثقافي المغربي بوصفه جزءاً من الهوية الوطنية منذ القرن السادس عشر³، بحيث يختزل الملك المغربي في شخصه رابطة القرابة بالسلالة المحمدية الشريفة، وتجليات السلطة الفقهية، مما يبرر تقبل المجتمع المغربي لما يحظى به من كلمة الفصل في المسائل التشريعية والسياسية وأيضاً القضائية؛ بالإضافة إلى قيادته للقوات المسلحة من منطلق المرجعية الرمزية-الدينية لزعامته الكاريزماتية، ومن ثم فإن الهيبة السلطانية لأمير المؤمنين تتمظهر في الشارع المغربي بصفتها إحدى دعائم الثقافة السياسية (المتفق عليها)، وأوامره - إلى جانب المراسم والبروتوكولات - تعد دستوراً مبطناً/ ضمنياً تتحرك على أساسه الأغلبية الساحقة من المغاربة، رغم تعالي أصوات المعارضة منذ بداية عهد الاستقلال المستهجن لتوسع السلطات الملكية والامتيازات الكبرى الممنوحة للمخزن (خادم النظام كما يصطلح عليهم في الموروث الثقافي للمجتمع المغربي)⁴.

- المؤسسة الملكية بوصفها مؤسسة اجتماعية: بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن الشخصية الملكية بالمغرب تتسم بمراوحتها بين رمزيات التجربة الدينية وعمق التجربة الدنيوية للسلطة، بمعنى أن النظام الملكي لا يمثل فقط مكوناً أساسياً في سيكولوجيا المواطن المغربي أو أحد العناصر الحيوية للهوية التراثية (الفولكلورية)، بل إن (أمير المؤمنين) شخصية ذات رمزية دينية ملتصقة بالشأن العام، وأيضاً ضامنة للاستقرار السياسي والسلم المجتمعي⁵.

وتتمظهر الشخصية الملكية في المخيلة الشعبية المغربية، لدى الأغلبية طبعاً، كفاعل سياسي ذي شرعية دينية تختزل الذاكرة التاريخية والثقافية للوطن، ليس فقط بسبب نسبها النبوي الشريف أو استمرارية حكم العائلة العلوية منذ القرن السادس عشر، بل أيضاً لاصطباغها بمعطى (البركة) أو ما يمكن الاصطلاح على تسميته بالكاريزما الروحية.

- المؤسسة الملكية بوصفها مؤسسة دينية: ويمكن القول إن هذا التمازج بين التمثل الفولكلوري (الثقافي) للشخصية الملكية ورهانات الواقع المعاصر قد تدعم مع الملك الحالي (محمد السادس)، حيث يرى العديد من المغاربة علامات تحقق هذه البركة من خلال ترسيخه لنظام حكم قوي وازدهار اقتصادي، بالإضافة

² Heydemann, S. "Tracking the Arab Spring", Journal of Democracy, Volume 24, Number 4 October, National Endowment for Democracy and The Johns Hopkins University Press, pp. 59-73, 2013.

³ Said Tamsamani, Moroccan Monarchy Enjoys Strong Religious and Political Legitimacy, Eurasia Review Journal, July 28, 2015. www.eurasiareview.com/28072015-moroccan

⁴ Hibou, B., Le mouvement du 20 février, le Makhzen et l'antipolitique. L'impensé des réformes au Maroc, CERI, Sciences-Po. 2011 www.ceri-sciences-po.org

⁵ Heydemann, Steven, Upgrading Authoritarianism in the Arab World, Analysis Paper, Number 13, the Saban Center at the Brookings Institution, Washington, October 2007. https://goo.gl/As3yLk

إلى محافظته على الهوية الدينية للمغرب وتعزيزها بالنفس الصوفي⁶.

واستناداً إلى الوظيفة الرمزية الدينية التي يتمتع بها الملك المغربي محمد السادس، سعى لبلورة المعادلة الصعبة بين الإسلام السني والتصوّف واقعياً، بعد الاعتداء الإرهابي بالدار البيضاء 2003، وتقديماً كبدل عملي ومشروع ملكي⁷ للتصدي للفكر التكفيري⁸. ويبقى المنطلق من هذا التوجه الملكي نحو التصوّف ليس فقط التصدي ومقاومة المدّ التكفيري للتظيمات الإرهابية، أو السيناريو الجزائري (العشرية السوداء) لانتشار العنف المسلّح والتفجيرات، بل أيضاً إحياء لما يعده المغاربة إسلاماً وسطياً باعتراف صريح بدور الزوايا ومشايخ الطرق الصوفية بدعم النظام السياسي والاستقرار المجتمعي⁹.

والجدير بالملاحظة أن ما يعزز مكانة الملك المغربي ليس قدسيته الدينية أو صلاحياته الدستورية الواسعة فحسب، بل أيضاً قوة المخزن (الحاشية/الدولة العميقة) التي يعوّل عليها وعلى وشدة ولائها للمؤسسة الملكية لتنفيذ سياساته ومقارباته الاستراتيجية، إلى جانب التصدي للخصوم السياسيين والحدّ من تحركاتهم، خاصة من أحزاب اليسار وبعض الأحزاب الإسلامية، ومن ثم يضطلع المخزن بمهام كبرى لحفظ الوضع القائم بالمغرب، ولا سيما في سياق الاستفادة من علاقاته المتينة بالقصر، وأيضاً تغلغله في مفاصل الدولة (التجارة/القبائل/الجيش/وزارة الأوقاف/الإعلام...)،¹⁰ وقدرته على تحريك الرأي العام المغربي، بالإضافة إلى تمثله في المخيلة الشعبية كحكومة ظلّ «ذات مرجعية علمانية تعرفل وتتصدي للتوجهات الكبرى لحزب العدالة والتنمية، كما أكد ذلك مراراً الأمين العام والوزير الأول المعزول (عبد الإله بنكيران)»¹¹.

2- لمحة تاريخية عن تأثير الاستعمار في النظام السياسي (الملكي) وبناء الدولة الحديثة

- التأثير الاستعماري والمراوحة بين استمرارية المنظومة التقليدية والتغيير الراديكالي: عايش المغرب الهيمنة الإسبانية والفرنسية في الفترة نفسها، حيث سيطرت إسبانيا على الجزء الشمالي، في حين أحكم الفرنسيون سيطرتهم على المدن والأراضي الزراعية، بالإضافة إلى بسط نفوذهم لا على الدوائر التشريعية والسياسية فقط، بل أيضاً على المنظومة الاجتماعية والثقافية؛ من خلال حملات (عصرنة) وإدخال

⁶ Juan A & Macias Amoretti, Islamic Governance Theory in Moroccan Islamist Discourse, 5/12/2014. www.e-ir-infoL2014

⁷ * مشروع ملكي للتصدي للفكر التكفيري: من الواضح أنّ التوجه الدولي لدعم الإسلام (الصوفي) بعد ضربات 11 سبتمبر، وأيضاً التفجيرات الانتحارية بتاريخ 16 مايو/أيار 2016 بالدار البيضاء، قد دعمت السياسة الدينية الجديدة لمحمد السادس، وذلك باستحضار مكثّف ومنهج لمعتقدات التصوّف التي لطالما عدّت جزءاً من التاريخ والهوية الدينية المغربية.

⁸ Marina Ottaway & Meredith Riley, Democracy and Rule of Law' number 71. Carnegie Endowment for International Peace. 2006. www.CarnegieEndowment.org/pubs

⁹ Mohamed Daadaoui, Islamism and the State in Morocco, Hudson Institute, 29 April 2016. www.hudson.org/research/12286-islamism

¹⁰ Hibou, B. Le mouvement du 20 février, le Makhzen et l'antipolitique. L'impensé des réformes au Maroc, CERI, Sciences-Po. 2011. www.ceri-sciences-po.org

¹¹ علي أنوزلا، خيوط (الانقلاب) الداخلي على بنكيران، موقع جريدة (لكم)، (26/04/2017)، <https://goo.gl/AHG8Q7>

(الحضارة) لمجتمعات يعدها المستعمر الأوروبي متخلفة¹². من هذه الزاوية يمكن القول إن عملية علمنة المنظومة السياسية في المملكة المغربية وتوجيهها نحو تقليد النماذج الأوروبية بدأت منذ عهد الاستعمار الفرنسي (1912 - 1956)، وذلك بالإبقاء على الحكومة، المعروفة بتسمية (المخزن)، لكونها أداة لتسهيل الوصاية الفرنسية على الشعب، وفي ذات الوقت تطويعها للعمل تحت الجهاز الإداري للدولة الفرنسية. وعملت السياسات الاستعمارية على ترسيخ المرجعية العلمانية، وتأسيس قواعد التبعية للثقافة الأوروبية، خاصة الفرنسية، التي تلغي الدين من مقاربتها للتنوير بما يستوجب انخراطاً شبه كلي وغير مشروط من النخب المستعمرة في مقولاتها وسلوكياتها¹³.

ولذلك يؤكد العديد من الباحثين أن معالم الدولة الحديثة داخل المملكة المغربية بدأت تتشكل وتتطور بالتزامن مع نظام الحماية الفرنسية، إذ اختارت القطع الراديكالي مع الماضي ما قبل الاستعماري بطريقة شبه انتقائية عند الانحياز المنهج للثقافة العصرية، خاصة من طرف النخبة المتفرنبة والمتبينة للعلمانية الأوروبية، ولا سيما «أن الدولة المستقلة الحديثة قد ورثت الإدارة البدائية (المخزن) وأسلوبها في الحكم، لم يكن هناك في سنة 1912 فارق بين التنظيم السياسي للدولة العلوية والنظام الذي بناه السلطان الكبير مولاي إسماعيل في القرن السابع عشر»¹⁴.

ولكن من المهم القول إن منظومة الحكم الملكي، المتغلغلة في النسيج المجتمعي والبنى الثقافية للشعب المغربي، قد ازدادت مشروعية حكمها بعد النفي الفرنسي للملك محمد الخامس عام 1953، ومن ثم تكمن خصوصية النموذج المغربي في التقارب الحاصل بين الحركة التحريرية والمؤسسة الملكية من جهة أولى، وكذلك سطحية التجربة الاستعمارية للحماية الفرنسية التي سهلت التغيير الإداري ضمن مؤسسات الحكم دون الاستغناء عن مرتكزاتها من جهة ثانية.

وفي الحقيقة، وفيما يخص تأثير المرحلة الاستعمارية في منظومة الحكم المغربية، فإن التغييرات اقتصر على الجانب الإداري البيروقراطي، وتفعيل مسألة الفصل بين السلطات على المستوى التشريعي، دون إحداث تغييرات عميقة على مكونات المجتمع السياسي (المؤسسة الملكية/ المخزن/ الأحزاب..). بتجاوزاتها، أو أدوارها التقليدية ومحركاتها (ديناميكياتها) الداخلية، ولكن النقطة الأكثر أهمية هنا تتمثل في تواصل آثار المنهجية الاستعمارية لما بعد مرحلة الاستقلال بالمغرب، حيث خلفت أشكالاً عديدة من الصدام بين القوى التقليدية المحافظة (الجمهور الواسع) والقوى العلمانية، خاصة في مسألة تأسيس هوية الدولة، وأيضاً مسألة الدين ودوره في تسيير الشأن العام¹⁵.

¹² Ikeda Ryo, The Imperialism of French Decolonialism: French Policy and the Anglo-American Response in Tunisia and Morocco, Cambridge Imperial and Post Studies Series, Palgrave Macmillan, 2015.

¹³ Menaldo Victor. The Middle East and North Africa's Resilient Monarchs. Journal of Politics.74:707-722, 2012.

¹⁴ جون واتروري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، وعبد الأحد السبتي، وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني، الطبعة الثالثة، 2013، ص 55.

¹⁵ Ikeda Ryo, The Imperialism of French Decolonialism: French Policy and the Anglo-American Response in Tunisia

- بنية النظام السياسي المغربي والتجاذب بين الرؤى المحافظة والليبرالية: تعمق النموذج الليبرالي للنظام الملكي مع (محمد الخامس)، الذي دفع بالمغرب نحو الملكية الدستورية للمحافظة على التلاحم بين المؤسسة والشعب خلال السنوات الأولى لبناء دولة الاستقلال (1957 - 1961). ونشأ هذا التوجه السياسي الليبرالي بالتوازي مع إصلاحات اجتماعية واقتصادية تعززت مع الملك (الحسن الثاني) الذي تجنب الخيار الاشتراكي وسعى نحو المزيد من الانفتاح على اقتصاد السوق، رغم ما شهدته فترة حكمه من مشاكل سياسية ومحاولات لانقلابات عسكرية، بالإضافة إلى شدة معارضة القوى اليسارية والإسلامية لما رأوا فيه تعزيزاً للمنظومة الاستبدادية دستورياً¹⁶.

إذاً، انفتاح المؤسسة المغربية على التجارب السياسية الأوروبية، والتوجه الواضح للملك آنذاك نحو تجديد المؤسسات السياسية، يندرج في خيارات استراتيجية ذات طابع (علماني)، ليصبح أمير المؤمنين على الدولة الحديثة وليس دولة الخلافة¹⁷.

في سياقات التجاذب حول مسألة التخلي عن الرمزية الدينية للشخصية الملكية، أو الفصل التام بين الدين والدولة، اتخذ الملك (محمد الخامس) موقفاً براغماتياً؛ حيث أعلن تبنيه لمشروع كامل لإصلاح (المدونة) بداية من سنة 1957. وبعده لظالماً أكد الملك الحسن الثاني (1961-1999) في خطاباته السياسية أن المملكة المغربية تحتكم للمبادئ الديمقراطية، بالتوجه نحو تمكين المرأة، ودعم المجتمع المدني، وضمان الحريات المدنية، وإقرار التعددية الحزبية التي بالأساس بدأت منذ السنوات الأولى للاستقلال كاستراتيجية تصدّ لطموحات قيادات الحركة الوطنية (حزب الاستقلال)¹⁸. وبلغت ذروة التسويق للتكامل بين النظام الملكي والشروط الديمقراطية خلال التسعينيات عندما ظهرت إمكانية الانضمام للاتحاد الأوروبي كخيار استراتيجي لدى صناع القرار المغاربة¹⁹.

وبذلك استطاع النموذج المغربي الحفاظ على معطى التدين بصفته مكوناً أساسياً للهوية والسلطة في شخصية الملك باعتباره (أمير المؤمنين)، وهو ما أضفى على المؤسسة الملكية مشروعية دينية، وأسس لعلاقة انفتاح بين الدولة والإسلام بوصفه آلية لتحريك المجتمع المغربي لمصلحة القوة الحاكمة لا معطى إيديولوجياً للتمرد أو الانقلاب على أسس التطرف ومقولات الجهاد²⁰.

and Morocco, Cambridge Imperial and Post Studies Series, Palgrave Macmillan, 2015.

¹⁶ Seddon, D. Dreams and Disappointments: Postcolonial Constructions of the Maghrib. In Beyond Colonialism and Nationalism in the Maghrib, ed. A. Ahmida, A., New York: Palgrave.197-231, 2000.

¹⁷ Spiegel, Avi. Succeeding by surviving: Examining the durability of political Islam in Morocco, Rethinking Political Islam Series. Brookings Institution (August 2015). www.brookings.edu-succeeding

¹⁸ دينا الخواجة ويونس بن مومن، مناقشة لكتاب (الملك طيب والطبقة السياسية سيئة) سردية في آخر أنفاسها؟ مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة بالتعاون مع مؤسسة طفرة للبحوث في المملكة المغربية، طفرة مراسلات، 2017.

¹⁹ Francesco Cavatorta, Divided They Stand, Divided They Fail: Opposition Politics in Morocco, Democratization.16 (1), pp137-156, February 2009. www.doras.dcu.ie/4504

²⁰ Mohammed Hashas. Moroccan Exceptionalism Examined: Constitutional Insights pre- and post-2011, Istituto Affari Internazionali, WORKING PAPERS 13 | 34, December 2013. www.iai.it/en/publicazioni/moroccan-exceptionalism

وما زالت المؤسسة الملكية الوصي الأول على المسألة الدينية وطرق ممارستها، والتعايش بين مختلف المذاهب الإسلامية أو الديانات الأخرى، ضامنة بذلك حرية المعتقد وممارسة الشعائر بعيداً عن التعصب الديني، والفكر التكفيري الدموي للحركات الجهادية. ولم يكن ثمة تضييق أو تحلل عن الديانة الإسلامية كأسلوب حياة في الدولة المغربية من السلطة الحاكمة، على الرغم من المحاولات المتكررة من الحركات الأصولية لزعزعة النظام الملكي والدعوة لاستعمال العنف المسلح من أجل التغيير الراديكالي، ولم تتبن السلطة خطاباً رسمياً عدائياً ضد الشريعة في ظرفية الانخراط في الحرب على الإرهاب، ولم تتخذ أي محاذير على الملبس (الحجاب/ اللحية..) أو المساجد.²¹

وسعت السلطة السياسية في المغرب لخلق نوع من المركزية والرقابة على الخطاب الديني من خلال هيكلية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ للسيطرة على أماكن العبادة والفتاوى، والتصدي للتيارات الدينية المتشددة من خلال تقوية حضور الطرق الصوفية والزوايا داخل المنظومة الاجتماعية، مع اتباع استراتيجية الإصلاح الديني والتركيز على إعادة إنتاج التراث وحث العلماء على الاجتهاد بما يتناسب مع خصوصيات المجتمع المغربي (المشروعية الدينية للملك) وكونية القيم الإسلامية (التسامح/ الانفتاح/ التيسير/ المساواة/ الموعظة الحسنة...)²².

خريطة القوى

1- سيوروات التطور السياسي في النظام السياسي المغربي

مثل الظهور المفاجئ لموجات الاحتجاجات المطالبة بداية من 2011، إقليمياً ومحلياً، لصناع القرار بالمملكة المغربية تحدياً تاريخياً لتفعيل مساهمة المؤسسة الملكية في عملية التحول السلمي نحو الديمقراطية، ولكن ليس من السهل فهم التغيرات الطارئة على بنية النظام السياسي المغربي واستشراف مواقف الفاعلين الأساسيين من مسألة الديمقراطية دون التأريخ لسيوروات الإصلاح وتطور منظومة الحكم في المغرب منذ الاستقلال.

وطرح إشكالية النظام السياسي المغربي من هذا المنطلق، ودراسة مرتكزات هيمنة المؤسسة الملكية ومميزات تفاعلها مع باقي القوى السياسية الفاعلة، يندرج بالأساس في إطار مقاربات التحول الديمقراطي. نجد إذاً- حسب قراءات بعض المتابعين للشأن السياسي المغربي- أن منظومة الحكم تتموقع في منطقة رمادية بين الديمقراطية والاستبداد المطلق، حيث تختلط مظاهر السلطوية والاستفراد بالقرار السيادي من طرف المؤسسة الملكية، بالالتزام بالتعددية الحزبية والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى قوة المجتمع المدني. لذلك، وكما سبق ذكره، سننعرض في هذا المحور إلى أبرز مراحل التطور في منظومة الحكم وصولاً

²¹ Esposito, John L, Sonn Tamara & Voll John O, Democracy after the Arab Spring. Oxford University Press, 2016.

²² حاتم مالكا، الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مايو/أيار 2014. <https://goo.gl/9uqZWL>

إلى فترة ما بعد 2011، وتحديداً تاريخ إقالة رئيس الوزراء (بنكيران).

- مراحل التغيّر السياسي ما قبل 2011

التغيّر السياسي في المغرب ليس وليد اندلاع ثورات الربيع العربي، بل مرّ بعدة مراحل من التطوّر على مستوى الديناميات والقوى المشاركة في اتخاذ القرار. وتتقاطع الصيرورة التاريخية لبناء الدولة الحديثة مع المسارات الانتقالية (منذ الاستقلال)، وتواتر الإصلاحات الدستورية، مما يعكس حيوية المشهد السياسي وقوة المعارضة، إلى جانب قدرة النظام الملكي على التفاعل مع استحقاقات مختلف المراحل والتحديات²³.

1- الإصلاحات السياسية في عهد الملك الحسن الثاني

تمت كتابة دستور الاستقلال في 1956 تحت رعاية الملك محمد الخامس، الذي صار الممثل للسيادة الوطنية والمسؤول عن تنظيم السلطات في دولة الاستقلال. وقد نُقح الدستور المغربي في بداية السبعينيات (1972)، عندما قرر الملك الحسن الثاني التفاعل مع حالة الحراك الشعبي والتلملم الذي توازي مع أزمة اقتصادية؛ بفتح المجال أمام التعددية الحزبية والمشاركة السياسية للمعارضة. وتوجّهت القيادة إلى تعميق مقولات الملكية الدستورية في خطابها السياسي، في ردّ فعلٍ على الانقلاب العسكري الفاشل 1971، وعدّ المراقبون الدستور المنقّح أقلّ سلطوية، ويدفع نحو الديمقراطية التشاركية.

تواصلت الإصلاحات الدستورية مع الملك الحسن الثاني مع بداية مرحلة الانفتاح السياسي على الخصوم؛ بدعوته الصريحة سنة 1992 لأحزاب المعارضة للمشاركة في الحكومة، والدفع نحو (الديمقراطية الشكلية)، بعد مرحلة مشوبة بعلاقات صدامية بين السلطة والأحزاب اليسارية والإسلامية إلى جانب اتهامات متبادلة بالتورط في الانقلابات العسكرية مقابل سياسات التنكيل والإخفاء القسري²⁴.

وخلال هذه الفترة ازدادت الصراعات الحزبية على أساس المرجعيات الأيديولوجية بين أحزاب اليسار والأحزاب العلمانية المستنكرة والمتخوفة من أجناس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (تغيّر اسمها إلى حزب العدالة والتنمية في 1998) وتأثيرها (السيئ) في هذا المسار الديمقراطي. أيضاً مثلت هذه المرحلة الثالثة في تاريخ الإصلاحات تحوّلًا نوعياً (جذرياً) من مرحلة الليبرالية إلى مرحلة الديمقراطية، وتزامن هذا الانفتاح على المنوال الديمقراطي مع ضغط الشارع المغربي ومطالبته بحقه في المظاهرات السلمية تنديداً بتحالف الملك الحسن الثاني مع الولايات المتحدة الأمريكية (إرسال 1300 عسكري) ضد نظام صدام حسين، بالإضافة إلى بداية تنديد الخطاب الملكي بانتشار مظاهر الفساد والمحسوبية في الدوائر الإدارية. كما حصلت تنقيحات دستورية سنة 1996 تشجع التعددية الحزبية وتحدد ملامح استقلالية القرار الانتخابي في مجلس المستشارين، وهو ما دفع بالمشهد السياسي نحو الديمقراطية

²³ Marina Ottaway, The New Moroccan Constitution: Real Change or More of the Same? Carnegie Middle East Center, June 20, 2011. <https://goo.gl/HRdqmG>

²⁴ Marina Ottaway, The New Moroccan Constitution: Real Change or More of the Same? Carnegie Middle East Center, June 20, 2011. <https://goo.gl/HRdqmG>

2- الإصلاحات السياسية والتغيير التدريجي في عهد الملك محمد السادس

بدأت ملامح التطور التدريجي في المشهد السياسي المغربي تتبلور مع وصول الملك محمد السادس إلى الحكم بعد وفاة والده الحسن الثاني 1999، ولكن تواصلت المنظومة الملكية بكل مراسمها السلطانية (البيعة/ وراثة العرش..). وكان الارتياح النخبوي يخيّم على أجواء الإصلاحات السياسية للحفاظ على المنظومة (السلطوية)، خاصة بعد تفاقم الخطر الإرهابي دولياً ما بعد 2001، وأيضاً الاعتداءات الإرهابية على مطعم بالدار البيضاء في 2003، بالإضافة إلى التأهب الدائم ونشر خطاب استنفاري بسبب النزاع حول الصحراء الغربية، خاصة بعد فشل المفاوضات مع بوليساريو 2004.

وفي ذات الفترة تقلصت الصراعات بين أحزاب اليسار والأحزاب الإسلامية التي اختارت التحالف والعمل بشكل براغماتي لتفعيل المشاركة السياسية في البرلمان، والحدّ من سلطة المخزن، بالإضافة إلى تقادي السيناريو الجزائري (العشرية السوداء)، خاصة أنّ أكثر المجتمع المغربي معروف بتمسّكه الشديد بمظاهر التدين. وجرى الدفع بالإصلاحات السياسية نحو انفتاح أكبر على منظومة الحريات المدنية والسياسية والصحفية، خاصة بعد إعلان (محمد السادس) مبادرة حقوقية في إطار مشروع شامل للعدالة الانتقالية في 2005²⁵.

استمر التحكم الملكي في دواليب الإدارة المغربية بشكل تكنوقراطي؛ حيث جُددت آليات التدخل في الوزارات السيادية دون اللجوء للأساليب القمعية؛ لأنّ النخبة الحاكمة متشعبة بالأساس بثقافة المنظومة الملكية، ومنخرطة بفعالية في المشهد السياسي لأنها جزء من المخزن، وعلاوة على ذلك عززت الإصلاحات السياسية هيمنة المؤسسة الملكية على مفاصل المشهد السياسي في المغرب؛ لأنها أساساً كانت في معظمها تبتثق عنها وتخدم استمرارية حكمها²⁶. بمعنى آخر واصل الملك محمد السادس ترسيخ الحضور القوي والحيوي للنظام في تحديد أهداف وآليات تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحدودها.

3- السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتغيير (الثوري) تحت إشراف (أمير المؤمنين)

أدى ظهور الحراك الاحتجاجي في تونس ثمّ مصر في 2011، وسهولة إسقاط أنظمتها البوليسية التي لطالما عرفت بالاستقرار السياسي والنسب المتقدمة من النمو الاقتصادي المتحققة وصدقتها مع الدول الغربية الكبرى، إلى تعبئة جزء من الشعب المغربي للتدبير بالفساد والبطالة وتدهور الأوضاع الاجتماعية بالمغرب. ولعل من أبرز تمظهرات الحراك الاحتجاجي بالمغرب ظهور حركة 20 فبراير، التي فرضت

²⁵ Francesco Cavatorta, Divided They Stand, Divided They Fail: Opposition Politics in Morocco, Democratization. 16 (1), pp137-156, February 2009. www.doras.dcu.ie/4504

²⁶ Juan A & Macias Amoretti, Islamic Governance Theory in Moroccan Islamist Discourse, 5/12/2014. www.e-ir-infoL2014

ضرورة إنعاش وإحياء علاقة الشعب المغربي بالملك، بعد أن استشرت مظاهر الفساد وتغول الحاشية المقربة من الدائرة الملكية (المخزن) التي تعد القاسم المشترك مع النموذج التونسي والمصري²⁷.

أصبح المواطن المغربي في السياق الثوري العربي يستشعر ضرورة التصدي للفساد والمحسوبية إلى جانب الاستفادة من قوة الشارع لإحداث التغييرات الجذرية، ولكن في ظلّ تأييد تام للهوية الملكية للدولة المغربية. للإنصاف نقول إن أغلب المظاهرات والاحتجاجات التي انتشرت في ما يناهز 60 منطقة مغربية (مدن وأرياف) كانت معظمها سلمية ويقودها شباب (معظمه غير متحرّب) بإسناد من تعبئة شعبية كبيرة على مواقع إنترنت وزخم الحراك الاحتجاجي بمصر وليبيا وسوريا، والنجاحات الأولية التي حققها تغيير النظام في تونس.

السياقات السياسية: تحققت الاستجابة لمطالب رفع مستويات حرية التعبير، والكفّ عن الممارسات القمعية، والتخفيف من القبضة الأمنية على النشطاء الحقوقيين؛ برغم أن أغلبية المشاركين في حركة 20 فبراير من مواليد سنوات الثمانينيات والتسعينيات الذين لم يشهدوا فعلياً فظاعة سنوات الرصاص التي عاشتها المغرب تحت حكم الملك الحسن الثاني. وكانت معظم الانتقادات موجهة ضد صمت المؤسسة الملكية على التورط العلني للحاشية المقربة (المخزن) في قضايا الفساد والترهيب واستغلال المال العام، ومن ثم كان الشارع المغربي يحتج على غياب الفرص المتكافئة للعمل بعيداً عن المحسوبية والوسائط، بالإضافة إلى الدعوة لوضع تشريعات تضمن الحريات الشخصية والمشاركة السياسية²⁸.

لذلك سعت حركة 20 فبراير إلى إحراج النظام الحاكم من خلال تدعيمها للحراك الاحتجاجي في الشارع بالتعبئة الشعبية على مواقع التواصل الاجتماعي، ومحاولة التأثير في الرأي العام، وتشريع مطالبها الإصلاحية بفيديوهات وصور توثق عمليات الفساد، والقمع البوليسي، وملاحقات ضد بعض الصحافيين والحقوقيين.

السياقات الاقتصادية: كانت تراكمات السياسة الاقتصادية الليبرالية من أهم دوافع الاحتجاج والتلمل الشعبي؛ حيث زادت من مظاهر اللامساواة بين الجهات (فوارق شاسعة بين المدن والأرياف)، وازدادت نسبة البطالة بين الشباب رغم ارتفاع عدد المتعلمين والحاصلين على الشهادات الجامعية. وقد سبقت الإشارة إلى أن الإصلاحات الاجتماعية التي أقرّها الملك محمد السادس في 2004 (المدونة) ذات النفس الليبرالي سعى من خلالها للدفع نحو الاندماج المجتمعي، ومحاربة التهميش، وإصلاح التعليم، ولكن نسب الفقر ظلت مرتفعة بما يقارب 14%، خاصة في المناطق الريفية²⁹.

²⁷ Samia Errazzouki, A Monarchical Affair: From Morocco to the Arabian Peninsula, in Jadaliyya, 10 April 2012.

<https://goo.gl/SW8sP6>

²⁸ Ibid.

²⁹ لكريني إدريس، محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل/نيسان

من الواضح أنّ السياسات الاقتصادية التي تبناها المغرب لم تنعكس عملياً على مستوى المعيشة لأغلب المغاربة، وهو مما زاد من مشاكل النزوح، والعزوف عن الزواج، بالإضافة إلى عدم التوافق بين المناهج التعليمية ومتطلبات سوق الشغل. لذلك رُفعت شعارات في الحراك الاحتجاجي في 2011، وعلى امتداد السنوات التالية، تندد بسياسات التهميش، وغياب العدالة التنموية بين المناطق، إلى جانب المناادة بالعدالة الاجتماعية، ورفع مظالم (الحقرة) (الاحتقار) من منطلقاته الجهوية أو الطبقية أو المواطنة (الحاشية/ الآخرون مواطنون من الدرجة الثانية).

السياقات الاجتماعية: تمخض عن الإصلاحات الاجتماعية التي رافقت العقد الأول من حكم محمد السادس تغيير في مستويات الوعي السياسي، وانفتاح كبير على التجارب المقارنة- مثل الملكية البريطانية- لدى الشباب المتعلم، وهو ما دفع نحو المطالبة بفتح مجالات المشاركة السياسية (الفعالة) لا (الشكلية)، مع المحافظة على النظام الملكي الذي يرى فيه كثيرون الهوية الوطنية للمغاربة، ومن ثم رفعت شعارات (الملك يسود ولا يحكم) لا من أجل الصدام مع المؤسسة الملكية والتشكيك في شرعية حكمها، بل لبناء نموذج تشاركي للحكومة؛ حيث يمنح نواب البرلمان والمؤسسات الدستورية صلاحيات أكبر و(حقيقية) في صناعة القرار، بعيداً عن الضغوط والإملاءات، وأيضاً الملاحظات الأمنية³⁰.

ومن دون شك أنّ انتشار المظاهرات الشعبية والاحتجاجات في العديد من المدن المغربية، إلى جانب عدم تمتد السلطة الحاكمة أو مماثلتها في الاستجابة لنبض الشارع، يؤكد وجود مظالم ومواطن تقصير، كما يثبت إمكانية إحداث التغيير إلى جانب عدم استعداد الملك للتضحية بالاستقرار السياسي والدخول في مواجهات مباشرة وقمعية مع المحتجين لحماية لوبيات الفساد. لذلك من المهم التعرض لبعض العوامل الدافعة للاحتجاج الشعبي، والتي عجلت بإقرار حزمة من الإصلاحات من طرف الملك محمد السادس بعد أقل من شهر، وتحديداً في خطابه بتاريخ 9 مارس/آذار 2011 تحت شعار (الاستثناء المغربي)³¹.

2- الحركات الاحتجاجية والتوليفة المغربية

ظهرت خصوصية التوليفة المغربية بتوحد منطلق الدولة في النظام السياسي بعدم مصادمة الاحتجاجات للمؤسسة الملكية، وهو ما دفع بالملك محمد السادس إلى إعادة إنتاجها بما يتلاءم مع تحديات الواقع الراهن (الانفلات/ عدم الاستقرار/ المواجهات الأمنية مع المحتجين)، وضمان عدم انغلاق أو معاداة المؤسسة الملكية لمطالب الرعية واستحقاقات المرحلة الانتقالية³².

ففي خطابه يوم 9 مارس/آذار 2011 لم يستطع تهدئة الشارع المغربي رغم وعود الإصلاح، وما وضع

³⁰ خالد بن الشريف، بين (20 فبراير) و(سماك الحسيمة).. خمس فوارق جوهرية شهدتها الاحتجاجات في المغرب، ساسة بوست عربي، 2017. <https://goo.gl/rsnyQ2>

³¹ Mohammed Hashas. Moroccan Exceptionalism Examined: Constitutional Insights pre- and post-2011, Istituto Affari Internazionali, WORKING PAPERS 13 | 34, December 2013 <https://goo.gl/Zzz8HR>

³² Jackson Lee, S. Morocco : Answering the Call for Reform and Protection Of Human Rights. Congressional Record Volume 157, Number 157, 2011. <https://www.gpo.gov/>

حداً للحراك كان الالتفاف الشعبي حول المؤسسة الملكية للتنديد بالاعتداء الإرهابي الذي حصل في أواخر شهر أبريل/نيسان 2011 على مطعم بمدينة مراكش، والتصدي لسيناريوهات العنف المسلح التي يمكن أن تفكك الدولة إذا ما تواصلت الاحتجاجات بالوتيرة ذاتها. وقد رافقت الضربة الإرهابية موجة من الانتقادات للنظام السياسي، وتراشق بالتهم بين القوى الفاعلة في المشهد السياسي، وهو ما دفع بالمحتجين للخروج للشوارع، في شهر مايو/أيار، ودخولهم في مواجهات مع القوات الأمنية، خاصة في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء، ومن ثم جاءت الدعوة الملكية لإجراء استفتاء وطني حول الإصلاحات الدستورية؛ ليس فقط لاحتواء غضب الشارع أو إعلاء المصالح الوطنية- خاصة أن الثورات العربية بدأت تنزلق إلى مربع العنف في سوريا وليبيا، وظهر الاحتقان الشديد في تونس ومصر- بل أيضاً اعترافاً بقوة الوعي الوطني لدى الأغلبية الشعبية، ومراهنته على ولائها الجمعي للمؤسسة الملكية.

مرحلة التغيير السياسي ما بعد 2011

أصبحت الديمقراطية التحدي الأبرز منذ اندلاع الحراك الاحتجاجي الشعبي في كثير من دول العالم المطالب بتغيير النظام، كما في الحالة التونسية، والمحافظة عليه وإجراء الإصلاح من داخله كما يظهر في النموذج المغربي. وقد ارتأت المؤسسة الملكية الماسكة بزمام المشهد السياسي التفاعل مع (المزاج العام) الموجّه نحو إرساء الانتقال الديمقراطي، بعدما أصبح مطلباً شعبياً في حين كان تداوله سابقاً في الدوائر النخبوية، ومن ثم فمن المهم التعرض لجملة الإصلاحات التي تحمّس لها الملك محمد السادس تفاعلاً مع نبض الشارع³³.

في خطابه بتاريخ 9 مارس/آذار 2011 أعلن الملك محمد السادس دعمه غير المشروط للمطالب الشعبية، ومباركته لاستحقاقات الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى استعداده- بصفته أميراً للمؤمنين- لإعادة بناء الهيكل السياسية، والمؤسسات، والسلوكيات، على منوال التعددية الحزبية. ووجه دعوة صريحة ومستعجلة للبرلمان، والفاعلين الحزبيين، والمجتمع المدني، للمشاركة في تعديل الوثيقة الدستورية بعد إجراء استفتاء شعبي؛ لإعطاء فرص أكبر للأغلبية الصامتة للتعبير عن آرائها، وعدم احتكارها من طرف القوى المحتجة؛ خاصة 20 فبراير. ولذلك، من المهم التعرض لأبرز تداعيات هذه التحولات على علاقة المؤسسة الملكية ببقية القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في الساحة المغربية.

■ أولاً: اتخذت الأوامر الملكية صدى كبيراً لدى النخب السياسية، التي كانت أصلاً حاضرة في البرلمان، وتمّ التسريع في النقاشات حول التنقيحات الدستورية في مسار توافقي شارك فيه خاصة حزب العدالة والتنمية، الذي يتمتع بشعبية كبيرة داخل الشارع المغربي، إلى جانب الأحزاب العلمانية، في حين رفضت قيادات جماعة العدل والإحسان ذات المرجعية السلفية، وأيضاً حركة 20 فبراير، هذا المسار الذي تتحكم في ألياته المؤسسة الملكية وحلفاؤها.

³³ Ennaji, M. Le Maroc en marche vers plus de modernité, de progrès et de démocratie. Le Matin. 2011. <https://goo.gl/sfLbTe>

■ **ثانياً:** انتهت صياغة الدستور الجديد بتاريخ 20 يونيو/حزيران 2011، ونظمت انتخابات برلمانية مسبقة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وقد شجعت توصيات وقوانين الدستور لامركزية القرار السياسي، وإعطاء السلطات الجهوية (المحليات) المزيد من الصلاحيات التنفيذية. كما أدى تمكين المجتمع المدني إلى التحرك وتفعيل دوره في تطوير الوعي السياسي لدى المغاربة بما يضمن انخراط المواطن العادي في مبادرات صناعة القرار (إقرار مبادئ المشاركة المدنية في الحوكمة الديمقراطية).

■ **ثالثاً:** عدّ وصول الإسلاميين إلى الأغلبية النيابية منتظراً ومكماً مسار إصلاح كامل؛ أحدثته المؤسسة الملكية من خلال الإصلاحات الدستورية في يونيو/حزيران 2011، ليصبح من ثم عبد الله بنكيران أول رئيس وزراء من حزب ذي مرجعية إسلامية مكلفاً بتكوين الفريق الحكومي، وتسيير الشأن العام، مع تحديد صلاحياته في سياسات الدفاع والشؤون الخارجية، وأيضاً المؤسسة الدينية.

■ **رابعاً:** حاول الملك محمد السادس إضفاء بُعد هوياتي على هذه الإصلاحات السياسية، حيث عدت اللغة الأمازيغية جزءاً من الهوية الوطنية المغربية، وظهرت دعوة لتدريسها واعتمادها في الوثائق الرسمية إلى جانب اللغة العربية.

ولهذا فإن كل القوى الفاعلة في المشهد السياسي والاقتصادي تسعى جاهدة لتأسيس النموذج المناسب للديمقراطية، مما يفرض على النخبة والأحزاب السياسية التقيد بالمرجعيات الثقافية والدينية والخصوصيات الاجتماعية والسياسية لضمان واقعية التحول الديمقراطي والدعم الشعبي له.

ويعد دستور 2011 النسخة السادسة منذ الاستقلال، وخطوة نحو تحقيق الاستثناء المغربي وتعزيز منظومة الملكية البرلمانية في المنطقة العربية.

حدود الإصلاحات ومعوقات الحوكمة الديمقراطية ما زالت قرارات وقوانين الدستور الانتقالي (2011) رهينة المنظومة السائدة في المغرب، حيث توصف حالياً الإصلاحات السياسية بالمحدودة، والقصور عن تلبية استحقاقات المرحلة، إلى جانب وصفها بالإصلاح المضاد، ومحاولة لاحتواء غضب الشارع، إذ تبرهن الفترة الراهنة من تاريخ المشهد السياسي المغربي على عودة مركزية القرار السيادي لدى المؤسسة الملكية، وعدم قدرة الفاعلين السياسيين على إرساء منظومة الديمقراطية التشاركية³⁴. من هذا المنطلق من المهم إبراز التحديات أو معوقات الحوكمة الديمقراطية في النموذج المغربي، والتي تتمثل فيما يأتي:

■ **أولاً:** المبادرة الملكية لإرساء عملية التشارك في السلطة لم تمنع من تواصل تدخلات المخزن في

³⁴ HEYDEMANN S, REINOUD L, Authoritarian learning and authoritarian resilience: regime responses to the Arab Awakening", Globalizations, 8(5), 647-53 (648). 2011.

تسيير الشأن العام كما يؤكد عبد الإله بنكيران مراراً.

■ ثانياً: فشل النخب السياسية في استثمار ودعم الانفتاح الملكي وتبنيه للتوجه الديمقراطي؛ بل اقتصرت تحركاتها تقريباً على التراشق والالتفاف مع أو ضد الحكومة الائتلافية³⁵. لم تسع الحكومة السابقة بقيادة بنكيران لمحاربة الفساد أو فتح الملفات الكبرى، بل على العكس اندمجت في ثقافة التبعية المطلقة للشخصية السياسية، رغم صلاحياتها الدستورية وقوة الإسناد الشعبي.

■ ثالثاً: تخصيص المؤسسة الملكية لميزانية خاصة مصدقة من طرف البرلمان المغربي ومنصوص على قانونيتها في الدستور منذ عهد الملك الحسن الثاني يمثل في حد ذاته - كما يرى ذلك المنتقدون - عائقاً أمام بناء المنظومة الديمقراطية التي تستبطن داخلها الشفافية والمساواة بالإضافة إلى المحاسبة. وهذا النوع من الاستبداد/السلطوية الاقتصادية زادت من الهوة بين العامة والمحسوسين من المخزن، كما قلصت إمكانية نشوء طبقة وسطى واعية ومدافعة عن سلطة القانون (لأن معظمها مستفيدة من هذه السياسة الملكية).

■ رابعاً: فشل السياسات الحكومية الليبرالية في عصرنة المجتمع أو توفير الفرص المتساوية للتمتع بذات النوعية من المدارس، والتشعب بقيم الممارسة السياسية والمدنية. وما ترتب عليه من ضعف الوعي السياسي وتذبذب الخلفية الثقافية الذي لا يسمح للكثيرين باستيعاب فكرة الديمقراطية أو سلطة القانون والدفاع عنها.

■ خامساً: تواصل بعض الأزمات الاجتماعية مثل (برنامج إصلاح صناديق التقاعد) التي أكدت عدم التعاون الحكومي مع النقابات وممثلي المجتمع المدني، ومن ثم عدم تشعب الفريق الحكومي، بقيادة بنكيران، بقواعد الممارسة الديمقراطية، بالإضافة إلى أزمة الثقة الحادة بين الشعب والنخبة السياسية.

■ سادساً: استمرار النسق الاحتجاجي في المغرب - باحتشام نوعاً ما - يعكس احتقاناً اجتماعياً مثل إضراب الأطباء والطلبة وغيرها، وانتشار حالة من التملل وعدم الرضا عن السياسات الحكومية بعد استمرار تحرير الأسعار دون مراعاة القدرة الشرائية للمواطن المغربي.

3- التجربة التشاركية في صناعة القرار السياسي

ومن منطلق ما سبق ذكره فإن استشراف ظاهرة تقديس (أمير المؤمنين) واختزال صلاية النظام السياسي المغربي واستقراره في شخصنة مؤسسات الدولة، لم تمنع بعض الأحزاب السياسية من المشاركة في صناعة القرار، نسبياً، بتوافق ضمني للتوجه نحو الديمقراطية في سياق ضغوط داخلية وخارجية. في سياق تحولات ثورات الربيع العربي 2011، كما يبدو بدأت المغرب مسيرتها فعلياً في إعادة تشكيل منظومتها السياسية

³⁵ علي أنزلا، لماذا إزاحة بنكيران واستمرار (العدالة والتنمية)؟ 22 مارس/آذار 2017. <https://goo.gl/sWfzWL>

للتكيف مع ضروريات التحول الديمقراطي بإعطاء جزء كبير من الناخبين الثقة لحزب العدالة والتنمية في انتخابات 2011، وكذلك 2016. ولكن من المهم إعادة التساؤل حول فعالية الحوكمة الديمقراطية التي أسست على هذا النحو، وإذا ما مهدت لترسيخ ديمقراطية تنافسية-تشاركية أم ديمقراطية شكلية.

1- الأحزاب الإسلامية من المعارضة إلى الحكومة (2007 - 2016): الوجه الآخر للاستثناء المغربي

تؤكد قيادات الحزب دائماً أنّ المرجعية الإسلامية للمؤسسة الملكية والتجسيد المجتمعي للإسلام داخل الدولة المغربية لا يجعل من تطبيق الشريعة أولوية، بل على العكس فإنّ المشروع الحقيقي للحزب الذي سيترجم على أرض الواقع يفترض محاربة الفساد وتأسيس مؤسسات دولة قوية تجسّد أخلاقيات الإسلام ومعايير الديمقراطية³⁶. وظهرت هذه الحركة باسم العدالة والتنمية كجناح سياسي للحركة الدعوية (التوحيد والإصلاح)، ممّا منحها فرصاً أكبر لأن تكون حاضرة في الشارع المغربي من خلال الأعمال الدعوية والخيرية، بالإضافة إلى إقرار عدد من المراجعات الفكرية، من أبرزها اعتبار النظام الدستوري الملكي من إحدى نعم الله وهباته للمجتمع المغربي، وكذلك نبذ استعمال العنف ضد السلطة، ومن ثم يلاحظ انخفاض منسوب التوتر والصدام بين هذه الحركة الإسلامية وأجهزة الدولة؛ بسبب تركيزها على التمسك بإصلاحات النظام السياسي تحت رعاية المؤسسة الملكية، وهذا يساعد على إرساء نوع من التواصل مع مفهوم الشورى الإسلامي داخل المؤسسات. فقد حظيت الأحزاب الإسلامية ذات الرؤية المعتدلة بدعم المؤسسة الملكية في البداية للتصدي لصعود القوى اليسارية والعلمانية³⁷، ثمّ كجدار صدّ للمدّ التكفيرية والإرهابية بعد تفجيرات الدار البيضاء 2003. وعلى نحو ما لا يمكن تفسير براغماتية حزب العدالة والتنمية دون التوقف عند التلازم التاريخي والثقافي بين المعطى الديني والممارسة السياسية في المغرب.

- الدعوي والسياسي في تجربة التيارات السياسية الإسلامية المغربية:

سمحت جملة هذه العوامل للحزب بالاعتراف بأهمية الديمقراطية كبديل حضاري لضمان تقدّم المنطقة وخروجها من دائرة الصراع على السلطة³⁸، وأنّ الاقتصار على المرجعية الدينية لبناء المشروعية السياسية لا يكفي، وسيؤدي حتماً إلى المزيد من الفساد، والاضطهاد، والعجز الاقتصادي، والانغلاق الثقافي، والصراع مع القوى الدولية، ومن ثمّ فإنّ الخيار الأصحّ يتمثل في الإعلاء من مدينة الدولة بما يتناسب مع المقاصد الكبرى للدين الإسلامي³⁹. ومن أجل تحديات الواقع المعاش، والتحول الاجتماعي

³⁶ Irene Fernandez Molina, Morocco and the Middle East under Mohamed 6, Discussion paper. HH Sheikh Nasser al-Mohammad al-Sabah Publication Series, Durham University, 2014. <https://goo.gl/tqtcCL>

³⁷ Chamkhi, Tarek. "Neo-Islamism in the Post-Arab Spring." Contemporary Politics 20 (4): 453-468, 2014.

³⁸ حاتم مالكا، الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مايو/أيار 2014. <https://goo.gl/9uqZWL>

³⁹ Spiegel, Avi. Succeeding by surviving: Examining the durability of political Islam in Morocco, Rethinking Political Islam Series. Brookings Institution August 2015. www.brookings.edu-succeeding

والسياسية التي تعيشها المجتمعات المغربية، أصبح من الضروري التخلي عن فكرة الخلافة أو الدولة الإسلامية الواحدة، إذ نجد أن العديد من الأحزاب الإسلامية تحاول الاقتداء بالنموذج التركي (لحزب العدالة والتنمية)، واعتبار أن الديمقراطية نظام سياسي يعيد صياغة مبدأ الشورى بشكل مؤسساتي.

إننا نعيّن هنا البناء الإشكالي لثنائية الدين والسياسة داخل حزب العدالة والتنمية بصيغتها الحالية (الإسلاموية الجديدة). من البين أنّ هذا الحزب قد نضجت تصوّراته للدولة والنظام المجتمعي والتديّن تاريخياً، وأقبل على تجربة الديمقراطية وتحديات اللعبة السياسية بإنتاج خطاب يتوافق مع مقومات (الإسلاموية الجديدة) التي تحتكم إلى الشروط الكبرى (أنماط جديدة للتديّن/ تحديث الإسلام/ الوسطية/ العلاقة التواصلية مع الغرب/ الوطنية/ التدرّج في تطبيق الشريعة).

من منظور أول فإنّ هذا الحزب المغربي يتميّز بقربه من الإسلام المعتدل؛ من خلال السعي لبناء سياسة توافق مع القوى العلمانية دون التركيز على القضايا الدينية الخلافية، والتأكيد أنّ المغرب دولة مسلمة ومتناغمة مع تعاليم الإسلام في سياساتها في ظلّ نجاح نظامها السياسي الملكي في الحفاظ على روح الشريعة مع الانفتاح على ثقافة العولمة⁴⁰.

فضّلت قيادات حزب العدالة والتنمية، أو اقتنعت، أنّ المشاركة السياسية لا تكون منطقية إلا بالانخراط والقبول بهذه الوصاية الملكية/الرسمية على الدين، لكونها ثقافة ذات رمزية سلطوية متأصلة في المخزون الثقافي للمواطن المغربي. ولكن في الوقت نفسه تعامل الحزب مع المشهد السياسي من خلال تكثيف المشاريع المجتمعية والاستثمار والجمعيات الخيرية كاستراتيجيات لإعادة تشكيل المعطى الديني بشكل إيجابي، كحلّ للمشاكل الاجتماعية، وانتشار الفساد، والتطرّف الديني.. إلخ، معتمداً على قوّة الإسناد الشعبي لتصوّراته الإصلاحية.

على مستوى آخر، وفي درب عملية الانخراط السياسي لحزب العدالة والتنمية، ارتأت القيادات المشاركة في الانتخابات البرلمانية (2002/2007/2011) الاحتكاك بمعترك المشهد السياسي المغربي من خلال التخلي عن دور المعارضة والانسجام في منظومة الحكم على أسس (المعارضة البناءة). يمكن أن يدل ذلك على أنّ الإسلام السياسي (المعتدل) أصبح داخل معادلة الحكم والاستقرار في المغرب، أو بمعنى آخر أعطى قيادات حزب العدالة والتنمية الأولوية لتخفيف حدّة التوجس والتخوّف من الحركات الراديكالية (خاصة بعد تفجيرات الدار البيضاء 2003)، وقد طوّروا الإيديولوجيا الدينية إلى قوة تغيير وحشد للمواطن المغربي مع خيارات المؤسسة الملكية⁴¹. ووفقاً لذلك تجاوز الحزب العقبات السياسية والتاريخية الحائلة دون المشاركة في الحكم؛ استناداً إلى منطق الانخراط في الانفتاح الديمقراطي باعتباره (استثناء) مغربياً؛ لحصوله على نمط المؤسسة الملكية-الإصلاحات السياسية والدستورية عوض حراك احتجاجي

⁴⁰ Mohammed Daadaoui, Rituals of Power and the Islamist Challenge: Maintaining the Makhzen in Morocco, Palgrave Macmillan, 2011, p. 82.

⁴¹ Irene Fernandez Molina, Morocco and the Middle East under Mohamed 6, Discussion paper. HH Sheikh Nasser al-Mohammad al-Sabah Publication Series, Durham University, 2014. <https://goo.gl/tqtcCL>

في ذات السياق، يمكن إرجاع تغلغل حزب العدالة والتنمية في البنية الاجتماعية للشعب المغربي (المتدين) إلى تبنيه خطاب المطالبة بإجراءات قانونية ذات مرجعية إسلامية، مثل تحريم شرب الخمر وتجارته، والقمار، وضرورة احترام الآداب العامة في الشارع طبقاً للشريعة، خاصة قبل انتخابات 2002، ولكن فيما بعد صارت المشاركة السياسية محكومة أكثر بقضايا البطالة، والفقر، والتهميش الاجتماعي، والفساد الإداري، والرّشا.. إلخ. وقد اتخذ الحزب بعض الخطوات الجريئة لتمكين المرأة؛ من خلال سنّ قوانين أكثر صرامة بخصوص العنف المسلط عليها، وإقرار المساواة في الرواتب، والتصدي لتشغيل القاصرات⁴³.

- المشهد السياسي في ظل حكم العدالة والتنمية المغربي:

سوّقت مسألة طرح واستيعاب المعطى الديني في المغرب خلال فترة ما بعد ثورات الربيع العربي بشكل سلبي من طرف صنّاع القرار والإعلام؛ ممّا أجبر الأحزاب الإسلامية على اتخاذ موقف الدفاع وبناء خطاب حزبي جوهره السعي نحو إعادة بناء الهوية الوطنية بتفاعل مع قوانين الشريعة الإسلامية سطحياً. وقد تصدّت النخب الليبرالية، وأيضاً الدولة العميقة، لمشروع العدالة والتنمية، وحوّرت قياداته إعلامياً وسياسياً بحجج الخوف على الهوية (الوسطية) للمغرب، والتوجس من تغيير مناهج التعليم والنمط المجتمعي بما يتلاءم مع أفكار تيارات سياسية إسلامية.

عبّر كثير من المهتمين بالشأن المغربي (سياسيين / مثقفين / أكاديميين / إعلاميين..) عن المخاوف من وصول تيارات سياسية إسلامية للحكم؛ بسبب الاعتقاد بأن سيناريو كابوس العنف/الإرهاب قد بدأ، وأنه مغامرة سياسية تسببت فيها سذاجة الشعوب وقوة التمويل الخارجي؛ التي ستُرجع المغرب إلى التخلف، وستزيد من الانقسامات الأيديولوجية بين القوى السياسية والاجتماعية التي لن ترضى غير النموذج الحدائبي بديلاً⁴⁴.

أخذ (حزب العدالة والتنمية) كل الاحتياطات لتجنّب الإقحام العلني للمسائل الدينية؛ من خلال الالتزام بالعمل ضمن المنظومة السياسية الموجودة، التي تحكمها مؤسسات دستورية وقوانين مدنية، وعدم التورط في محاولة أسلمة أو تغيير النموذج الاجتماعي، بالإضافة إلى الاحتكام لقرار الشارع والشعب في وقت الحملات الانتخابية أو الأزمات.

على المستوى الداخلي، حرصت قيادات حزب العدالة والتنمية على إدراج أفكار ومبادئ الممارسة السياسية داخل التركيبة الهيكلية لمؤسسة الحزب، الذي دفع إلى تقويته وضمّان استمراريته برغم

⁴² Juan A & Macias Amoretti, Islamic Governance Theory in Moroccan Islamist Discourse, 5/12/2014. www.e-ir-infoL2014

⁴³ Kasmi S. Le statut des partis politiques au Maroc, Rabat, REMALD, 2015.

⁴⁴ Spiegel, Avi. Succeeding by surviving: Examining the durability of political Islam in Morocco, Rethinking Political Islam Series. Brookings Institution August 2015. www.brookings.edu-succeeding

التحديات وحدّة المناقشات الداخلية.

بغض النظر عن درجة النجاح في ممارسة السلطة والانخراط في عملية ترسيخ الديمقراطية، سعى الحزب إلى الأخذ بالحسبان معادلة المنفعة والمردودية عند المجازفة بتنازلات أو مراجعات، إضافة إلى تفاضيه عن التعقيدات الناجمة عن بعض المسائل الفقهية كاستراتيجية لنيل الدعم وتقليص المعارضة لتصوراتها السياسية داخل الحزب وخارجه⁴⁵. ومن ثم فجدلية توافق أو تعارض الإسلام مع الديمقراطية كما تعايشتها التجارب الغربية وتريدها النخب المغربية (العلمانية) تجعل من الأحزاب الإسلامية رهينة ما يسمى (التناقض الديمقراطي)⁴⁶، ولذلك ما زالت هذه الأحزاب تُتهم بانخراط ظاهري في المنظومة الديمقراطية في ذات الوقت الذي لا تؤمن ولا تحترم مبادئ اللعبة السياسية، كما يروّج لذلك أغلب أحزاب المعارضة بحجة المعطى الديني. وتؤدي مثل هذه الاستنتاجات إلى الاعتقاد أنّ مسألة الاعتدال لدى الأحزاب الإسلامية تنضوي بالأساس على استراتيجية طويلة المدى تتميز بالمانورة إلى وقت التمكّن الكلي من دواليب الدولة واستقطاب الرأي العام من خلال بناء دولة إسلامية تعتمد المبادئ الديمقراطية، ومن ثمّ السعي لتطبيق إيديولوجيا أسلمة المجتمع وبناء نظام ديكتاتوري.

أمّا على المستوى الخارجي، فإنّ المكانة المركزية للمغرب في المنطقة المتوسطة جعلت منه شريكاً استراتيجياً للدول الأوروبية، وهو ما عزّز تجربته السياسية بالمقارنة ببقية الدول المغربية. ويحظى النظام المغربي بثقة الأوروبيين، رغم الخلافات الحالية حول قضية البوليساريو والصحراء الغربية، التي تتجلى في مبادرات التعاون الاستراتيجي في مسائل الحدّ من الهجرة غير الشرعية، ومكافحة تجارة المخدرات عبر الحدود الإسبانية، ومن ثم صار استقرار النظام الملكي- رغم الاتهامات الموجهة إليه بانتهاك حقوق الإنسان- الرهان الأساسي للاتحاد الأوروبي، لأنه جدار الصّدّ أمام تدفق المهاجرين، ممّا مكّن المغرب من تلقي الحصة الكبرى من المساعدات في دول البحر المتوسط بداية من 2007 إلى حدود 2010. يمكن القول إن الدعم الأوروبي لمسار الإصلاحات السياسية المغربية كان مقتصرًا في الغالب على المسائل التقنية وآليات الحوكمة دون اهتمام بفاعلية الإجراءات أو نجاعة نتائجها على نوعية الديمقراطية⁴⁷.

2- خصوصية ومستقبل التحول الديمقراطي في المغرب

تتميّز المملكة المغربية بتجانس وتسخير الهوية الثقافية مع الدولة ولخدمتها؛ إلى درجة أنّ السلوك السياسي ومستويات الوعي الوطني تتواشج لدى الأغلبية الساحقة من المغاربة (نخبة وعامة) مع النمط الملكي للتركيبية السياسية، وهو ما عزّز بناء المملكة- الوطن، دون أن يمنع ذلك من انخراط المغرب ثقافياً واقتصادياً وسياسياً في سياقات العولمة، ممّا عزّز حضوره إقليمياً ودولياً؛ من خلال التسويق الذكي للتكامل

⁴⁵ Sassi M., partis marocains et la question de la démocratie interne. Entre hier et aujourd'hui, Revue marocaine des sciences politiques et sociales, vol. 11, no 8, p. 15-35, 2015.

⁴⁶ * (التناقض الديمقراطي): عبّر (صموئيل هنتغتون) عن هذا التناقض مؤكداً استحالة ترسيخ نظام سياسي في دول غير غربية على أسس الفكر الديمقراطي التحزبي عندما تصل إلى مواقع اتخاذ القرار أحزاب تحركها إيديولوجيا كراهية الغرب.

⁴⁷ Khakee A. Democracy aid or autocracy aid? Unintended effects of democracy assistance in Morocco, The Journal of North African Studies, vol. 22, no 2, p. 238-258, 2017.

بين المؤسسة الملكية والثقافة الشعبية من جهة أولى، والتشديد على البعد الحداثي والمعاصر لدى الشخصية الملكية المتأصلة في ذات الوقت في رمزيتها الدينية من جهة ثانية.

تكتسب شخصية (أمير المؤمنين) مقداراً كبيراً من السيادة الدينية والسياسية، خاصة مع الملك محمد السادس، الذي سعى منذ بداية حكمه إلى تغيير أو إنعاش صورة الملك الملتنق بالشارع في الذهنية الشعبية، ولا سيما أنه عزز قوانين حقوق الإنسان في المشرع المغربي بما يتوافق أو يتوازى مع التشريعات الدولية، بالإضافة إلى إقراره لمراجعات جذرية وجريئة في المدونة (قانون الأسرة)؛ حيث عزز مكانة المرأة وطرق تمكينها، كما انتهج مقاربة الانفتاح السياسي التدريجي على مختلف الحساسيات السياسية (خاصة الإسلامية)، بدليل عفوه عن القيادي عبد السلام ياسين، وإخراجه من السجن بعد الانتقادات الموجهة للملك (الحسن الثاني) بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

وتبنى الملك الحالي سياسة الانفتاح الليبرالي في المجال الاجتماعي، حيث أراد تعزيز شرعية الحكم الملكي بالمرهنة على تمكين المرأة والمجتمع المدني وحرية الإعلام، وهناك توجه واضح نحو إحياء الموروث الثقافي الفولكلوري والصوفي إلى جانب عدم التضييق (التعسفي) على التعددية السياسية والدينية⁴⁸.

كخلاصة لهذه السياسة الملكية يمكن القول إن استيعاب الملك محمد السادس لحركة المجتمع المغربي والدولي دفعت به إلى فرض الانتقال التدريجي نحو الديمقراطية الشكلية (المشروطة)، بتسييس المجال الديني (النزعة الصوفية)، والانخراط المجتمعي في النمط الحداثي المعولم، لكن دون التخلي عن السلطة (شبه المطلقة) للمؤسسة الملكية. وساد هذا المنهج الذي يصفه الباحث (Schedler) بالسلطوية الانتخابية في الفترة الأولى لحكم الملك محمد السادس (1999-2011)؛ حيث ظهرت فاعلية التوجه نحو الانفتاح (الديمقراطي) على المستوى الاجتماعي والثقافي فقط، إلى جانب تقديم صورة مشعة عن المغرب إقليمياً ودولياً. وبسبب هذا الموقف الليبرالي تمكن محمد السادس من الانخراط السلس في موجة الديمقراطية التي أطاحت بالعديد من الأنظمة البوليسية المجاورة (تونس/ ليبيا..)، لكن تقريباً دون خضوع لابتزاز الشارع أو الخصوم السياسيين، بل أسس لمبادرة الإصلاح من داخل المنظومة دون السماح بالخروج عن علوية المؤسسة الملكية.

يبدو جلياً - كما سبقت الإشارة - أن الملك محمد السادس كان مهياً سياسياً للتعامل مع مخاطر التحولات الإقليمية وحمى ثورات ما يعرف بالربيع العربي، وقد استطاع تفعيل رصيد سياساته السابقة واستثمار المنهج في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تدور بالأساس حول الحفاظ على المصالح الوطنية العليا للمغرب، وتعزيز الارتباط والولاء الشعبي بالشخصية الملكية. كما استطاع التلاحم مع القواعد الشعبية وبسط نفوذه على النخب السياسية والثقافية والإعلامية، ليس بصفته ملكاً فقط، بل أيضاً بترسيخه لفكرة الشرعية الدينية لحكمه واستحقاقه السياسي لقيادة المملكة.

⁴⁸ Sassi M., partis marocains et la question de la démocratie interne. Entre hier et aujourd'hui, Revue marocaine des sciences politiques et sociales, vol. 11, no 8, p. 15-35. 2015.

يمكن القول إنّ علاقات التشابك التي تربط المؤسسة الملكية بشبكة علاقات داعمة لسياساتها ومصالحها وطنياً ودولياً ساعدت الملك محمد السادس على إيقاف الحمى الثورية/ الحراك الاحتجاجي، وتلبية مطالب الشارع المغربي بما لا يمسّ من نفوذها أو تحالفاتها التقليدية. وتتمظهر الكيانات الداعمة في نخبة سياسية ذات انتماء وولاء للمنظومة الملكية، وتهيمن المؤسسة الملكية على الجهاز الأمني والعسكري الذي لا يحتكم إلى الولاءات المذهبية أو الطائفية، بالإضافة إلى تحكّم الدولة في الاقتصاد المغربي، خاصة مجال الطاقة، كما لا يمكن تجاهل الإسناد الواضح للزوايا الصوفية والأئمة والعديد من المؤسسات غير الرسمية للشرعية الدينية والسياسية للملك⁴⁹.

وهذا التوجه العام للسياسة المغربية جعل محمد السادس يحافظ على علوية و(قدسية) المؤسسة الملكية في ظلّ السياقات الاحتجاجية، من خلال ترسيخه لعلاقة تفاعلية بين السلطة السياسية والشرعية الدينية. وفي المرحلة الأولى لانتشار الحراك الاحتجاجي 2011 بالمدن المغربية تمّ استحضار الثلاثية المقدسة لدى أغلب الأنظمة الملكية بالعالم العربي، والتي تتمثّل في: الدولة (الوطن) والإسلام والمؤسسة الملكية، ويمكن القول إن الدعاية السياسية والإعلامية بخصوص الكاريزما القيادية لمحمد السادس، وقدرته على المحافظة هذه الثلاثية المقدسة والإعلاء من شأنها، عزّز شعبيته وساعد على تنزيه تورط الحاشية الملكية المقربة في الفساد.

وفي موازاة ما سبق ذكره، على أساس العلاقة التفاعلية بين القداسة والسياسة، ترسخت قوة الملك وامتلاكه لقلوب الأغلبية الشعبية، حيث يستحوذ على الشعور الجمعي بالانتماء الوطني، وفي الغالب يشخصن (الوطن) و(المشاعر الوطنية) في الشخصية الملكية، لذلك تحرص المؤسسة الملكية على احترام هيبة المراسم ومناسبات العائلة المالكة والحفاظ عليها، وتشارك مع العامة احتفالاتها قدر الإمكان، وهو ما أسهم في تجاوز الشعب المغربي (عامته ونخبه) علاقة الخوف من الملك منذ اعتلاء محمد السادس للعرش، الذي استطاع من خلال مبادراته على مستوى العدالة الانتقالية، وذكائه الاجتماعي، وقدرته على التعامل مع الشارع المغربي بتواضع (ملك الفقراء)، أن يؤسس لعلاقة محبة لدى القواعد الشعبية، وفق ما أظهرت بعض استطلاعات الرأي المغربية. وفي الغالب يحرص المغاربة على الفصل بين صورة الملك، لقدسيته، ومحاولات المخزن (الحاشية/ الدائرة الحكومية والاقتصادية للملك) استثمار كلّ خيارات المغرب إلى الحد الأقصى لمصالحهم الضيقة⁵⁰.

ومن هنا، لا يقصد بعملية الترويج للاستثناء المغربي التنويه بالتجربة الديمقراطية الناشئة، أو محاولة جادة وحقيقية من النخبة السياسية (المخزن وبقية الأحزاب الفاعلة) لترسيخ مبادئ الديمقراطية (القضاء على الفساد/ الحوكمة الرشيدة/ احترام الخيار الانتخابي..)، بل المقصود إعادة ترسيخ

⁴⁹ Irene Fernandez Molina, Morocco and the Middle East under Mohamed 6, Discussion paper. HH Sheikh Nasser al-Mohammad al-Sabah Publication Series, Durham University, 2014. <https://goo.gl/tqtcCL>

⁵⁰ رشيد يلوح، خطاب التغيير في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

النظام الملكي.

من هذه الزاوية يمكن القول إن حاجة النخبة السياسية إلى تدخل المؤسسة الملكية أصبحت الحقيقة الكبرى في المشهد المغربي، ومع احتدام الصراع بين النخب الإسلامية والليبرالية ازداد الوعي الشعبي والدولي بالدور المركزي للشخصية الملكية، وبذلك أصبحت واضحة سياسة الانكفاء أو الاستنجد بأمر المؤمنين التي يرى فيها بعضهم عائقاً لتشكل التجربة الديمقراطية، في حين ينظر إليها العديد من المغاربة (خاصة قيادات حزب الأصالة والمعاصرة) خصوصية مغربية.

ولكننا نشدد على أن علاقة التبعية (شبه الكلية) للفاعلين السياسيين للمؤسسة الملكية لا تتبع من فراغ؛ بل على العكس تبرهن على فعالية حضورها وقدرتها على تثبيت التوازنات السياسية باعتماد استراتيجيات مرنة (المحاصرة/ اللامبالاة/ الإدماج التدريجي/ المسايرة...) دون الانزلاق إلى أساليب الإكراه السلطوي بشكل علني. لذلك يرى المراقبون للشأن السياسي المغربي أن الخيار العقلاني للملك لتطويع سلطته المعنوية والسياسية والتشريعية بمرونة لحسم الانسداد السياسي إثر تعطل مساعي رئيس الوزراء (بنكيران) وعجزه لأكثر من 5 شهور عن تشكيل حكومة جديدة (انتخابات 2016).

بموجب هذه التوليفة داخل السياسة المغربية فإن دسترة (الاحتكار الملكي) للمبادرات التوافقية بين الأحزاب تتيح بالضرورة إمكانية تطبيق ديمقراطية رخوة يؤدي فيها الملك محمد السادس الدور الأكبر. ويمكن القول إن هذه الخطوة الملكية المتوافقة مع النص الدستوري⁵¹؛ بعزل بنكيران وتكليف سعد الدين العثماني بتشكيل الحكومة قد زادت من شعبية محمد السادس، ودعمت رصيده لدى الرأي العام المغربي والنخبة السياسية ذات التوجهات العلمانية أو اليسارية، التي بطبعها تتلمذ من سياسات العدالة والتنمية (الإسلامي)، وأعدت المشهد السياسي إلى المربع الأول (مشروع المجتمع الديمقراطي الحدائي) الذي أعلنه الملك في 1999.

يترسخ الاعتقاد بانحسار التيارات السياسية الإسلامية بالمغرب بهذه المبادرة / المناورة الملكية بعد خسارتهم لأغلب وزارات السيادة، وتراجع عدد وزراء (العدالة والتنمية) لحساب أحزاب لم تربح الرهان الانتخابي لسنة 2016 بعد تقلد (العثماني) لرئاسة الحكومة. لا شك في أن هذا الاستئصال التدريجي لنفوذ التيارات السياسية الإسلامية لا يعكس فقط الواقعية السياسية للمؤسسة الملكية وتفاعلها المباشر مع تحديات (الانسداد السياسي) أو إعلاءها للمصالح الوطنية، بل أيضاً يؤكد إعادة مراجعة لهوية النظام السياسي (علمانية بدل إسلامية)، واستبعاد الإيديولوجيا الدينية من نطاق المجال الحزبي، واسترجاعها كلياً لأمير المؤمنين.

⁵¹ علي أنوزلا، لماذا إزاحة بنكيران واستمرار (العدالة والتنمية)؟ 22 مارس/آذار 2017. <https://goo.gl/sWfzWL>

ترسيخ سلطة النظام الملكي وسياسة توسيع التحالفات الحكومية في ظل إصلاحات الديمقراطية

يمكن توصيف النظام السياسي المغربي بالسلطوية المرنة/ الرخوة، وهو ما حوَّله التعاطي شبه السلس مع المطالب الشعبية (20 فبراير) والضغط الدولية (الاتحاد الأوروبي/ الولايات المتحدة الأمريكية)، بالإضافة إلى خيارات القيادة الملكية (محمد السادس) بالتوجه نحو الانتقال الديمقراطي التدريجي. يمكن أن تُعدَّ تفرُّعاً عن استراتيجية الليبرالية التي اتبعتها المؤسسة الملكية منذ إقرار إصلاحات (المدونة) 2004، ومساراً لأكثر من عقد رسَّخ أسس التعددية الحزبية في اتخاذ القرار البرلماني رغم خلفياتها الإيديولوجية المتباينة.

وارتباطاً بما سبق فإن بنية العلاقات بين مختلف القوى السياسية الفاعلة في نظام الحكم المغربي تدفعنا لاستيعاب تداعيات التغييرات التدريجية والإصلاحات الطارئة كالتالي:

❖ أولاً: عدم قدرة الفاعلين السياسيين على التحرر من قبضة المؤسسة الملكية إلى جانب سعيهم الحثيث لبناء منظومة حكم ديمقراطي متكيفة مع (أمير المؤمنين) (الممثل الأعلى للسيادة الوطنية) ترجع بالأساس إلى تقاليد العمل الحزبي منذ العهد الأول للاستقلال، وقوة منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الانفتاح السياسي للملك الحالي.

❖ ثانياً: تظهر المعطيات الحالية أن ثقة الرأي العام المغربي بالأحزاب تتراجع بشكل متزايد، بعد سقوطها في الشعبية والتراشق المجاني بالتهم، كما أظهرت عدم نضجها لممارسة اللعبة الديمقراطية.

❖ ثالثاً: صارت شعبية الملك في اتساع، خاصة في ظلّ تحركاته كوسيط بين الأحزاب وضامن للتوافق السياسي، بالإضافة إلى دفعه بالمملكة نحو المزيد من الإشعاع الإقليمي والدولي، مثلما حصل في المساعي الدبلوماسية لحلّ القضية الليبية، والانفتاح على السوق الإفريقية، بالإضافة إلى الانتفاع من الاستثمارات الأجنبية.

❖ رابعاً: أسهم القرار الصادر عن الديوان الملكي بإقالة بنكيران، وتعيين سعد الدين العثماني بدلاً عنه، في تأجيج الخلافات داخل حزب العدالة والتنمية، واتهامات بين القيادات بتورط بعضهم في (الانقلاب الناعم)، كما جاء في التسريبات وتدوينات الترشق على مواقع التواصل الاجتماعي. وتشهد هذه المرحلة، بعد تشكيل حكومة العثماني، خلافات حول منهجية التخلي عن الحقائق الوزارية السيادية، كما اشتدت الانتقادات من طرف القواعد الحزبية لقيادات الأمانة العامة وخنوعها لشروط أحزاب الائتلاف الحكومي رغم انتصارهم في الاستحقاق الانتخابي. ويفترض الأمين العام للحزب (بنكيران) أن إقالته مجرد نتيجة لمسار كامل هيأته بعض قيادات (العدالة والتنمية)، إلى جانب ضغوط الفاعلين السياسيين مثل رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي (أكبر زلزال)، على حدّ تعبيره، يضرب أكثر الأحزاب السياسية الإسلامية اعتدالاً وإيماناً بالخيار الديمقراطي في المنطقة العربية، إلى جانب استهدافه شخصياً، ومحاولة إزاحته

بسبب ازدياد شعبيته.

❖ **خامساً:** نستنتج أنّ النظام المغربي يشدد كثيراً على المراسيم الملكية، وما يترتب عليها من ممارسات مخالفة لروح الديمقراطية (البيعة/ تقبيل يد أمير المؤمنين..)، إلا أنه في ذات الوقت يحسّن/ يلطف من واقع السلطوية باحتواء ودعم المجتمع المدني، بالإضافة إلى فضّ الخلافات السياسية، والدفع بالفرقاء نحو الحلّ التوافقي، كما يحرص على إقرار الإصلاحات الاقتصادية، وتقوية العلاقات مع الدول الأجنبية، إلى جانب السيطرة (الخفية) على الإعلام ومؤسسات صناعة الرأي العام.

سادساً: يرى كثير من المعارضين، خاصة قيادات 20 فبراير، والمحللين السياسيين، أنّ الإصلاحات التي تولاها الملك محمد السادس لا تعدو أن تكون مجرد إعادة تحويل/ صياغة للمنظومة السلطوية، خاصة أن القانون الانتخابي لا يسمح بصعود أغلبية حزبية في البرلمان، وهو ما يعزّز هيمنة المؤسسة الملكية على مسارات صناعة القرار⁵².

❖ **سابعاً:** في ظلّ الواقع الراهن للمنطقة العربية والمغربية خاصة، يبدو النموذج المغربي استثنائياً إلى حدّ بعيد مقارنة بتونس، التي ما زالت تعيش إرهابات الثورة، وتتخبط اقتصادياً وسياسياً، إلى جانب ليبيا التي تتسابق الميليشيات إلى نهبها وتقسيمها، في حين أنّ الجزائر تعيش استقراراً سياسياً (حزراً)، ومن ثم يرى العديد من المراقبين للشأن المغربي أن هذه المملكة، نخبة وشعباً، ما زالت تعيش فترة التعلّم الديمقراطي، ممّا لا يمكنها من تسيير الشأن العام بمعزل عن الوصاية الدستورية والرمزية (لأمير المؤمنين)؛ الذي يتمتع بالكاريزما القيادية و(الأبوية). ولا شك أن لدى الشعوب العربية تعوداً أو قابلية الامتثال للزعامات والقيادات (السلطوية)، والاستئناس بمبادراتهم الإصلاحية ذات البعد الوطني، والشعب المغربي لا يحدد عن هذه القاعدة. ومن نتائج هذه الثقافة السياسية إقرار جملة من الإصلاحات الفوقية التي تتشكّل استراتيجيات تحقيقها وحدودها تحت الرعاية الملكية إلى درجة أنّ اللجان الدستورية التي ستسهر على التشريع والتنفيذ يُعيّن أفرادها المؤسسة الملكية.

ثامناً: النزعة السلطوية (الحمائية) لاستقرار الدولة، المتجذّرة في أغلب الشخصيات الملكية، دفعت الحسن الثاني لدسترة صلاحياته في دستور 1996، حيث يمكنه قانونياً تعيين رئيس الوزراء دون الالتزام بالنتائج الانتخابية، وحلّ الحكومة وتقليص مدّة حكمها، بالإضافة إلى حلّ البرلمان واستبداله في المسائل التشريعية. إنّ مثل هذه السياسات المحايدة للمنطق الديمقراطي والشفافية أدّت إلى ترسيخ تقليد حكومات الظلّ التي تسيّر العمل الوزاري وتقرر الخيارات الاستراتيجية للدولة.

⁵² Heydemann, S. Tracking the Arab Spring, Journal of Democracy, Volume 24, Number 4 October, National Endowment for Democracy and The Johns Hopkins University Press, pp. 59-73, 2013.

التوصيات

من المؤكد أن التجربة المغربية ما زالت أسيرة الثقافة السياسية التي تشخصن السلطة في الملك أو القيادات الحزبية، في حين أنّ الأنظمة القوية ذات السيادة تبني على قوة المؤسسات، والشفافية، وأخلاقيات التنافس، والممارسة السياسية، ولكن في ذات الوقت لا يمكن التسف على هذه التجربة الانتقالية؛ لحدثة عهدها، وشدة حساسية المرحلة الراهنة وطنياً وإقليمياً، بمعنى أنّ هذه الديمقراطية الموجهة تعكس حاجة النخبة السياسية إلى التدخل المتواصل للمؤسسة الملكية بموجب القانون الدستوري: «بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة، أن يعفي عضواً أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامه»، أو أيضاً: «ضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرريات المواطنين والمواطنات والجماعات».

لقد تراكمت جملة التغييرات الثورية في النموذج المغربي بتصاعد مظاهر الصراع حول الحكم في العديد من الدول العربية بحجج التغيير الثوري أو الحاجة الملحة للممارسة الديمقراطية، وقد صمدت بدرجات متفاوتة- كل من العراق، ولبنان، والجزائر، أمام النزعة الشعبية لتغيير النظام. هذا في حد ذاته لا يعبر عن استقرار سياسي أو رفاهية اقتصادية وسلم اجتماعي بقدر ما يستبطن آلام ومخاوف الذاكرة الجمعية التي عاينت من قبل مآسي الحروب الأهلية؛ مثل العشرية السوداء بالجزائر، وما تخللها من عنف سياسي، أو الحرب اللبنانية، أو سقوط بغداد تحت وطأة الآليات العسكرية الأمريكية. وتجددت مخاطر الحمى الثورية المتأثرة بإسقاط النظام في كل من تونس ومصر (سلمياً) في 2011 في انتشار بعض بوادر الحراك الاحتجاجي في المغرب، وقد تمّ تحويرها والحد من فاعليتها بإجراءات إصلاحية ذات بعد اقتصادي واجتماعي، بالإضافة إلى اتخاذ مواقف مرنة تجاه قضايا الحريات وحقوق الإنسان ونشاط المعارضة. لكن اللافت للانتباه أنّ هذا النموذج الملكي لم يحتوِ الشعارات المرفوعة أو مطالب المحتجين، رغم بعض الاستثناءات النادرة في مواقف تدعو لتغيير النظام أو إسقاط الملك، بل اقتصر على المناداة بمعالجة مسائل البطالة والفساد.. إلخ.

في نظرة تقييمية سريعة يمكن القول إنّ المؤسسة الملكية، بما تستبطنه من سيادة ورمزية دينية وتاريخية، ما زالت متحكمة بقوة في المجال العام، وصمام أمان أمام موجات التغيير الراديكالي؛ لما تحظى به من ثقة لدى أغلبية الرأي العام، لذلك من المهم للمؤسسة الملكية وباقي القوى الفاعلة إعادة تشكيل ديناميات التفاعل على أسس تخفيف النمط الحالي من التحكم (أمير المؤمنين) في مسارات الأحزاب السياسية وتوجهات الطبقة السياسية عموماً.

من المؤكد أن إزاحة رئيس الوزراء (بنكيران)، وتعيين شخصية قيادية من الحزب نفسه أقل كاريزمية بدلاً عنه قد برهنت على قوة الدولة العميقة من جهة أولى، وصعوبة التحالف مع المؤسسة الملكية التي لا تتوقف عن إضعاف المشاركة الحزبية من جهة ثانية. يبدو أن التوجه العام للمؤسسة المغربية لتثبيت دورها

الحمائي لاستقرار المشهد السياسي المغربي قد عرفل عملية ترسيخ الديمقراطية والتأسيس لمرحلة جديدة حيث تحتكم المؤسسات إلى مرتكزات الشفافية والفاعلية للحكومة.

الخلاصة

من المؤكد أن الحراك الاحتجاجي في المغرب قد أثر بشكل إيجابي في النظام السياسي، وسهل عملية التحول الديمقراطي، دون إحداث تغييرات راديكالية أو فراغ سياسي مثلما حصل في النماذج العربية الأخرى (تونس/ مصر). ويبدو أن شخصية (أمير المؤمنين) ما زالت تحتفظ بالشرعية الملكية، وهو ما سمح بتمرير الإصلاحات الدستورية وزيادة شكلية مستويات مشاركة الأحزاب السياسية، دون تقليص لهيمنة المؤسسة الملكية وقوى الدولة العميقة على المشهد السياسي المغربي، ومن ثم يبدو أن صناع القرار المغربية يعيدون تشكيل منظومة الحكم السابقة للحراك الاحتجاجي 2011 بعد اتهام الملك محمد السادس للأحزاب بالضعف والاختلال، خاصة أن ميزة الانفتاح على الخارج قد أسهمت في إحداث الاهتمام الكبير بصورة المغرب دولياً، واختزلها في الشخصية الملكية بسلاسة، وسرعة تفاعله مع إرهابات ثورات الربيع العربي، وانتشار مظاهرات الحراك الاحتجاجي في العديد من المدن المغربية، بداية من فبراير/ شباط 2011، فالملك محمد السادس يتميز بعلاقاته الدبلوماسية المتينة دولياً، وزياراته الرسمية للدول الإفريقية والأوروبية، وهو ما يختزل الاستقرار الوطني في قوة الشخصية الملكية.

المراجع

- جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغنى، الطبعة الثالثة، 2013.
- حاييم مالكا، الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مايو 2014. <https://goo.gl/9uqZWL>
- خالد بن الشريف، بين (20 فبراير) و(سماك الحسيمة) .. خمس فوارق جوهرية شهدتها الاحتجاجات في المغرب، ساسة بوست عربي، 2017. <https://goo.gl/rsnyQ2>
- دينا الخوجة ويونس بن مومن، مناقشة لكتاب (الملك طيب، والطبقة السياسية سيئة) سردية في آخر أنفاسها، مركز الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة بالتعاون مع مؤسسة طفرة للبحوث في المملكة المغربية، طفرة مراسلات، 2017.
- رشيد يلوح، خطاب التغيير في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- علي أنوزلا، خيوط (الانقلاب) الداخلي على بنكيران، موقع جريدة (لكم)، 26/4/2017. <https://goo.gl/AHG8Q7>
- علي أنوزلا، لماذا إزاحة بنكيران واستمرار (العدالة والتنمية)؟ 22 مارس/ آذار 2017. <https://goo.gl/sWfzWL>
- لكريني إدريس، محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل/ نيسان 2011. www.siyassa.org.eg
- Chamkhi, Tarek. "Neo-Islamism in the Post-Arab Spring." Contemporary Politics20 (4): 453-468 2014.
- Ennaji, M. Le Maroc en marche vers plus de modernité, de progrès et de démocratie. Le Matin. 2011 . <http://mobile.lematin.ma/content/1313973601517342900/MatinMonde>
- Esposito.John L, Sonn Tamara & Voll John O, Democracy after the Arab Spring .Oxford University Press, 2016.
- Francesco Cavatorta, Divided They Stand, Divided They Fail': Opposition Politics in Morocco, Democratization16. (1), pp137-156, February 2009, www.doras.dcu.ie/4504
- Heydemann, S. "Tracking the Arab Spring", Journal of Democracy, Volume 24, Number 4 October, National Endowment for Democracy and The Johns Hopkins University Press, pp. 59-73, 2013.

- Heydemann, Steven, Upgrading Authoritarianism in the Arab World, Analysis Paper, Number 13, the Saban Center at the Brookings Institution, Washington, October 2007. <http://www.brookings.edu/~media/research/files/papers/2007/10/arabworld/10arabworld.pdf>
- Hibou, B., Le mouvement du 20 février, le Makhzen et l'antipolitique. L'impensé des réformes au Maroc, CERI, Sciences-Po.2011 www.ceri-sciences-po.org
- Ikeda Ryo, The Imperialism of French Decolonialism: French Policy and the Anglo-American Response in Tunisia and Morocco, Cambridge Imperial and Post Studies Series, Palgrave Macmillan, 2015
- Irene Fernandez Molina, Morocco and the Middle East under Mohamed 6, Discussion paper. HH Sheikh Nasser al-Mohammad al-Sabah Publication Series, Durham University, 2014. <https://goo.gl/tqtcCL>
- Jackson Lee, S. Morocco: Answering the Call for Reform and Protection Of Human Rights. Congressional Record Volume 157, Number 157, 2011. <https://www.gpo.gov/>
- Juan A & Macias Amoretti, Islamic Governance Theory in Moroccan Islamist Discourse, 5/12/2014. www.e-ir.infoL2014
- Kasmi S. Le statut des partis politiques au Maroc, Rabat, REMALD,2015.
- Khakee A. Democracy aid or autocracy aid? Unintended effects of democracy assistance in Morocco, The Journal of North African Studies, vol. 22, no 2, p. 238-258, 2017.
- Marina Ottaway& Meredith Riley, Democracy and Rule of Law' number 71. Carnegie Endowment for International Peace.2006. www.CarnegieEndowment.org/pubs
- Marina Ottaway, The New Moroccan Constitution: Real Change or More of the Same?, Carnegie Middle East Center, June 20, 2011. <http://carnegieendowment.org/2011/06/20/newmoroccan->
- Menaldo Victor. The Middle East and North Africa's Resilient Monarchs. Journal of Politics.74:707-722, 2012.
- Mohamed Daadaoui, Islamism and the State in Morocco, Hudson Institute, 29

April 2016, www.hudson.org/research/12286-islamism

- Mohammed Daadaoui, Rituals of Power and the Islamist Challenge: Maintaining the Makhzen in Morocco, Palgrave Macmillan, 2011.
- Mohammed Hashas. Moroccan Exceptionalism Examined: Constitutional Insights pre- and post-2011, Istituto Affari Internazionali , WORKING PAPERS 13 | 34, December 2013. www.iai.it/en/publicazioni/moroccan-exceptionalism
- Said Tamsamani, Moroccan Monarchy Enjoys Strong Religious and Political Legitimacy , Eurasia Review Journal, July 28, 2015. www.eurasiareview.com/28072015-moroccan
- Samia Errazzouki, A Monarchical Affair: From Morocco to the Arabian Peninsula, in Jadaliyya, 10 April 2012. http://www.jadaliyya.com/pages/index/4980/a-monarchical-affair_from-morocco-to-the-arabian-p
- Sassi M., partis marocains et la question de la démocratie interne. Entre hier et aujourd'hui, Revue marocaine des sciences politiques et sociales, vol. 11, no 8, p. 15-35. 2015
- Seddon, D. Dreams and Disappointments: Postcolonial Constructions of the Maghrib. In Beyond Colonialism and Nationalism in the Maghrib, ed. A. Ahmida, A., New York: Palgrave.197-231. 2000
- Sheikh Nasser al-Mohammad al-Sabah Publication Series, Durham University, 2014. <http://www.dur.ac.uk/alsabah/publications/insights/>
- Spiegel, Avi. Succeeding by surviving: Examining the durability of political Islam in Morocco, Rethinking Political Islam Series. Brookings Institution (August 2015). www.brookings.edu-succeeding



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، و تنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنمية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

   fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

